- مراجعة لمسألة الأخلاق : الحب والسعادة -

النص:

« لا تصلح المبادئ التجريبيّة لأن يؤسّس عليها أيّ قانون أخلاقيّ. وبالفعل فإنّ الطابع الكلّيّ الذي يسمح لهذه القوانين بأن تكون صالحة لجميع الكائنات العاقلة دون تمييز، والضرورة العملية اللامشروطة المفروضة عليها بفعل ذلك، ينتفيان بمجرّد تأسيسها على التكوين الخاصّ بالطبيعة الإنسانيّة أو على الظروف العرضيّة التي وُضعت فيها. ومع ذلك فإنّ أكثر المبادئ عرضة للإدانة هو مبدأ السعادة الشخصيّة، لا لأنّه فاسد فحسب، وأنّ التجربة تناقض الافتراض القائل بأنّ رغد العيش يتناسب دوْمًا مع حسن السلوك، ولا لأنّه لا يوفر أساسا للأخلاقيّة، إذ أنّ جعْل الانسان سعيدا يختلف كلّ الاختلاف عن جعله طيّبا، وجعله إنسانا حريصا على مصالحه ومنتبها لها يختلف أيضا عن جعله فاضلا، بل خاصّة لأنّ مبدأ السعادة الشخصيّة يقيم الأخلاق على دوافع هي بالأحرى تقوّضها وتقضي على ما فيها من عظمة. وفعلا، فهي تجمع في صنف واحد الدّوافع التي تولد الفضيلة والدوافع التي تحرّض على الرذيلة، إنّها لاتزيد عن أن تعلّم الإنسان كيف يُتقن الحساب، بينما تقضي قضاء مبرما على الفارق النوعي بين هذين الصنفين من الدّوافع. »

إيمانوال كانط : تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق

- حدّد إشكالية واضحة للنص .

- اذكر حجتين من بين الحجج التي دعّم بها الكاتب فكرة " تأسيس الأخلاق على مبدأ السعادة الشخصية " .

- ضع تعريفا للفعل الأخلاقي بالاستناد إلى النص مستعينا بخاصيتين من خصائصه

Scanned with CamScanner

- مراجعة مسألة: الأخلاق: الخير والسعادة

- "إنّ الأخلاق تظلّ واحدة لدى كلّ الناس الذين يحتمدون عقولهم"
اكشف عن احدى تبعات هذا القول -
هذا القول -

- "السّعادة جزاء يحصل عليه أولئك الذين لا يبحثون عنها"
- حدّد أحد رهانات هذا التصور

- "لا تنتظر من الأحداث أن تأتيك بما يسرّك وقرّر أن تريد ما هو كائن
وهكذا ستكون سعيدا"
- حدّد المسلمة الضمنية -

Scanned with CamScanner

* عند ما نتكلم ضميرنا فإن المجتمع هو الذي يتكلم فينا "
الكشف عن احدى تبعات هذا القول.

- هل في طلب الرفاه ما ينفي الالتزام بالفضيلة ؟

- هل في مراكمة المنافع استكمال للسعادة ؟

هل تمثل السّعادة شأنا فرديا ؟

Scanned with CamScanner

- "تشترط السعادة إنكار الملذات" - حدّد المسلمة الضمنية -

-

- "كلما كان الفعل عاقلا كان فعلا خيرا" حدّد المسلمة الضمنية -

- "اللذة هي بداية الحياة السعيدة وغايتها" حدّد المسلمة الضمنية -

Scanned with CamScanner

الدولة: السيادة والمواطنة -

- المواطنة هي ما به تتعين الانسانية وما به تعمو نحو الأخلاقية والحرية المطلقة ولكن يشترط هذا فقط مرور الانسان عبر الدولة" - فيخته -

دواعي الاهتمام بالمسألة:

- لعل ما تكشف عنه علاقة الدولة بالشأن الانساني من مواقف متناقضة هو ما يبرر تدخل الفيلسوف في المجال السياسي إذ يعتبر البعض أن الدولة علامة على التضجر الانساني ومدخل لتجسيد الحق والعدالة والمواطنة في حين يعتبرها آخرون أصل تعاسة الانسان وعبوديته بإعتبارها إحتكار للعنف والسلطة (من جهة الدولة شرط لحماية حقوق الانسان ومن جهة أخرى تمثل تهديدا لهذه الحقوق).
- يدفعنا واقع الاستبداد والهيمنة والسيادة المطلقة على مراجعة مقومات السيادة ومنزلة الفرد في ظل هذه الأنظمة الكليانية ...

- ما هي مقومات السيادة؟ هل من معنى للحديث عن مواطنة في ظل سيادة إستبدادية؟

- السيادة: السلطة العليا للدولة التي لا تخضع إلى سلطة أعلى منها والتي تجعلها سيدة على أرضها، مستقلة في قرارها داخليا وخارجيا.
- المواطنة: قيمة وفعل يحيل على مساواة الأفراد في الحقوق والواجبات وبتمسكهم بحق المشاركة في الحياة السياسية وكل ما يهم الشأن المدني إستنادا إلى القانون الذي يستمد من الشعب ويكرس مبادئ الحق.
- الحق: هو ما يطالب به المواطنون وما يمنعه القانون ولكن يمكن التمييز بين:

الحق الطبيعي: الحق الذي يشترك فيه جميع البشر (يتأسس بالقوة).

الحق المدني: جملة مبادئ منظمة للعلاقات تشرع للفرد أن يفعل بحرية في حدود لا تنتهك حرية الغير. (يتأسس بالقانون).

- السلطة: علاقة بين طرفين يكون أحدهما مسيطرا والثاني خاضعا لنفوذه ← القدرة على فرض الطاعة بموجب حق ما ← كل سلطة تحتاج إلى مشروعية لتبرير حضورها وتستوجب قوة مادية أو معنوية.
- الدولة: مؤسسة حقوقية وكيان سياسي قانوني محكم التنظيم ومتعدد الوظائف ويقوم بتدبير الشأن المدني وتنظيم الحياة العامة لمجموعة من الناس على أرض محددة بواسطة حكومة.
- العدالة: ضمان الحقوق للمساواة كل المواطنين أمام قانون من وضعهم عبر ممثليهم ← مبدأ لا تتضمنه في دولة القانون والمؤسسات إلا السلطة التنفيذية.
- الحرية: تعبير عن الحق + تطابق الفعل مع القانون بما هو التزام إرادي بالواجب.
- الاستبداد: الممارسة السياسية التي تحتكر فيها الحاكم السلطة بالتحكم في حرية الأفراد.
- الديمقراطية: حكم الشعب لذاته بالمشاركة الفاعلة لكل المواطنين في إدارة الشأن العام.
- المواطنة العالمية: وضعية كونية تستند إلى مبدأ الحرية وحقوق الانسان.
- القانون: جملة قواعد وتشريعات منظمة للعلاقات وملزمة بالطاعة ← يكون القانون مشروعا إذا استند إلى مبادئ الحق.

① في دولة القوة:

ماكيافيلي (ق١٦): فكر في الدولة كقوة تقوم على الضرورة والتفضل في الواقع لأجل التحكم فيه واعتبر أن سيادة الدولة تكمن في قوة تفلو وحدتها واستقلالها وهذا يجود إلى طاعة الأمير في ممارسة السلطة على أساس من القوة والقانون بدهاء سياسي حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام وسائل لا أخلاقية: الحق الوحيد الذي تقوم عليه سلطة الأمير هو حق القوة

Scanned with CamScanner

← عامة الناس: رعايا سذّج يسهل خداعهم ولا يؤتمن جانبهم ← لا مجال للحديث عن المواطنة.

هوبز: يحافظ على الموقف المكيافيلي القائم على فساد الطبيعة البشرية وتناقضاتها الداخلية ويعتبر أن (ق19) احتكام السيادة لمنطق القوة مردّه التناحر في القائم في حالة غياب السيادة أو حالة الطبيعة بين الحق الطبيعي (الحرية) والقانون الطبيعي (البقاء) ← الإنسان مخيّر فالأول يضمن حياته على حق قد يكون سببا في موته. ← الدولة نتيجة إتفاق، إذ تقتضي الضرورة العقلية أن الإنسان هو الذي أراد الدولة وأن السيادة خلق وانتاج عقلي: الدولة ضمان للسلام، سيادتها وهيبتها متوقفة على قوة الحاكم وما لديه من قوانين: قد يكون في سيادة القوة شرّ ولكنها شرّ لا بدّ منه وشرّ الدولة أفضل من شرّ إنعدامها.

لطف: هل يستقيم الحديث عن المواطنة في ظلّ دولة تغيب فيها المشاركة في الحياة السياسية؟
ما قيمة أمن نتحوّل بموجبه إلى عبيد؟

② في دولة الحق:

سبينوزا: ليست السيادة نفيا للمواطنة بل هي ما يضمنه = السيادة التي تحافظ على ما ينتفع به المواطن أفضل (ق17) وأبقى من السيادة التي يهاب سلطتها المواطن: السيادة لا تقاس بدرجة الخوف وإنما بدرجة الثقة التي التي توحي بها باعتبارها فضاء لتحقيق المنافع. ← تعامل الدولة الأفراد كمواطنين قادرين على التفكير الحرّ والمشاركة بالرأي في تدبّر الشأن السياسي، لهذا على المواطنين إحترام سلطة الدولة والقانون وإبداء الرأي استنادا إلى قوّة الحجّة دون تهوّر أو خداع.

جون لوك: يؤسس لنظام حكم ديمقراطي تمثيلي يقوم على قاعدة الأغلبية حيث السلطة التشريعية هي السلطة (ق18) العليا لكن يشرّع لحق المقاومة حيث يبدأ الطغيان: غاية الدولة: ضمان الحرية الفردية والملكية الخاصة.

ج.ج روسو: يؤسس لمشروع نظام سياسي ديمقراطي تعاقدي تكون فيه السيادة للشعب ← يتم التنازل عن جميع (ق18) الحقوق لفائدة الإرادة العامة التي تعبّر عن نفسها في شكل قوانين: طاعة المواطن للقانون إراديا هي طاعة الإنسان لنفسه: غاية الدولة: تحقيق الحرية المدنية التي يؤمنها القانون وتحفظها التشريعات.

لطف: ألم يكشف واقع الديمقراطية المعاصرة أنها أشدّ استبدادا وأدهى من الاستبداد ذاته؟

إذا كانت الديمقراطية: "حكم الأغلبية مع إحترام حقّ الأقلية" نورين. ← نظام حكم يكون فيه الشعب أساس السيادة ومصدر القوانين ومراجعتها ← تقوم على المساواة الشاملة + مبدأ فصل السلطات + حماية الحقوق والحريات فإنّ الإحراجات التي تحيط بها تدفعنا إلى نقدها وذلك لـ:

- تأويل القانون وتوظيفه خدمة للمصالح الضيقة وتطبيقه على البعض دون الآخر.
- تجاهل العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.
- تنكّر قاعدة الأغلبية لحق الأقليات.
- تفاقم ظاهرة العنف المادي والمعنوي.
- إنتشار عقلية اللامبالاة بالشأن السياسي.

← لو لاحظنا الواقع الراهن لتبيّن لنا أنه ملغم بإنتهاكات حقوق الإنسان. فالدولة اليوم تجبر مواطنيها على قول ما تريد سماعه ← المجتمع السياسي اليوم يحيل على سلب الإنسان الحق في الاعتراف به كشخصية قانونية، قادرة على المشاركة في الحياة السياسية.

← غياب صورة المواطن لأنه غير قادر على الرفض ← إنه قادر فقط على إختيار من يستبعده.

← يدعو بول ريكور إلى تربية حقوقية تجعل المواطن أكثر مسؤولية ومشاركة في الشأن السياسي

← يدعو آلان إلى مراقبة عمل الدولة عبر أجهزة مختصة.

← في ظلّ خضوع سيادة الدولة المعاصرة إلى العولمة + الثورة المعلوماتية والاتصالية + ضغوطات المنظمات العالمية الغير حكومية + غزو ثقافي + إملاءات رجال المال والأعمال - يفقد المواطن الحرية

← رغم أنه تمّ التشريع لمفهوم المواطن العالمي تجاوزا لمفهوم المواطنة المحلية أو القومية ضمانا للتعايش سلميا مع آخر مختلف على أساس قيم كونية إلا أن إنتشار العولمة وسيطرة القيم النفعية أدى إلى إنتهاك سيادة الدولة فلم تعد لها مزايا تحققها لشعبها طالما أنه يكون مواطنا خارجها.

Scanned with CamScanner